

**Pour un écosystème numérique territorial moderne et simplifié**

من أجل بيئة إقليمية  
رقمية عصرية وميسرة

دولة الوزير الأول  
أصحاب المعالي أعضاء الحكومة  
السيدات والسادة الولاة و  
الولاة المنتدبون  
السيدات والسادة المنتخبون  
الوطنيون والمحليون  
السادة ممثلي الأسلاك الأمنية  
المختلفة  
إطارات الدولة  
ضيوفنا الكرام  
الأسرة الإعلامية

## مقدمة

يندرج موضوع البيئة الإقليمية الرقمية العصرية والميسرة، ضمن سياق عصرنة الإدارة الإقليمية التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الرامية إلى تكريس مفهوم الحكامة الإلكترونية، من أجل إدارة شفافة و عصرية تركز على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية، متحررة من كل القيود البيروقراطية، وهو ما يعتبر تحديا كبيرا للإدارة بالنظر لما عايشته هذه الأخيرة خلال سنوات التسعينيات و التي عرفت تضحيات كبيرة للإطارات و الأعوان الذين عملوا وضحوا من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية و المرفق العام، لتعرف الإدارة العمومية تحولا جذريا بعد سنة 1999 مع صدور النصوص التشريعية و التنظيمية المحفزة لعصرنتها، كما عرفت تعبئة جميع الموارد البشرية و المادية بفضل تجنيد آلاف الأطر العاملة في شتى الاختصاصات وتدعيم الجماعات الإقليمية و

الإدارة المركزية دعما شمل أيضا تحديث  
التجهيزات وطرق العمل الإداري:

- 01- رقمنة وثائق الحالة المدنية،
- 02- المعالجة المعلوماتية لوثائق  
مصالح الحالة المدنية على مستوى  
جميع البلديات،
- 03- ربط الإدارة المركزية بالولايات،  
الولايات المنتدبة، الدوائر و  
البلديات وصولا إلى ملحقاتها  
الإدارية بالألياف البصرية،
- 04- تبسيط الإجراءات و تخفيف الملفات  
الإدارية،
- 05- عصرنه و تأمين وثائق الهوية  
والتنقل.
- 06- التأسيس للحكومة الإلكترونية  
إنطلاقا من إنشاء الرقم التعريفي  
الوطني **NIN**.

كل هذه الإنجازات كانت في أصل البيئة  
الإقليمية الرقمية، و رسمت خارطة طريق  
إدارة إقليمية مستقبلية، تسمح للمواطن  
من الإستفادة من خدمة عمومية ذات جودة،  
شفافة، و ذات مصداقية.

بفضل هذه المقاربة سيكون للإدارة  
العمومية التفرغ لمهامها الأساسية الخاصة  
بالمرفق العام توفيراً للجهد والوقت في  
تقديم الخدمات العمومية الإدارية.

مما سبق، و من أجل المحافظة على هذه  
المكتسبات المعرفية و التكنولوجية

وتثمينها أكثر، أصبح من الضروري التفكير في بلورة تصور عام يجعل من الجماعات الإقليمية عنصرا فاعلا بل و قاطرة مسار العصرية.

إن هذا المسار تجاوز مرحلة العمل القطاعي المنعزل، وأصبح يقتضي وضع ميكانيزمات لإضفاء التناسق بين كل القطاعات الحكومية والجماعات الإقليمية، ضمن استراتيجيات محكمة من شأنها نقلنا إلى جيل جديد من الإنجازات التكنولوجية في مجال تسيير المرفق العام.

استراتيجية تستقي مبادئها و توجهاتها من توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي لا طالما حثنا على مواكبة آخر التكنولوجيات والتمكن منها والعمل على تجسيدها في تسيير الشأن العام المحلي دون أي تردد، واضعا بين أيدينا كل الوسائل لبلوغ الأهداف.

تيمنا بهذا المسعى وانخراطا ضمن توجهاته، كانت مناقشات الورشة من إدارات الدولة و منتخبها وخبرائها وتمثيلات المجتمع المدني والمنظمات المهنية مستفيضة وثرية بحيث سمحت للتوصل إلى التوصيات التالية:

## التوصيات

01- جعل الرقمنة الدافع الرئيسي لعصرنة الخدمة العمومية، وإرفاقها بمنظومة ناجعة لتخفيف الإجراءات و تبسيطها،

02- وضع آلية تثن الأكار والمشاريع

المبدعة قصد تعميمها على كل الجماعات  
الإقليمية لضمان خدمات عمومية مساوية  
وذات نوعية .

03- التسريع في عملية تعميم إستعمال رقم  
التعريف الوطني **NIN**.

04- الحث على تبني رقم تعريف وطني موحد  
للأشخاص المعنية، ووضع آلية تنسيق بين  
القطاعات المعنية لتعميم استعماله في  
القطاع الإقتصادي،

05- تسريع في الربط بين قواعد البيانات  
والنظم المعلوماتية ضمن استراتيجية  
منسجمة تعهد إلى هيئة مؤهلة،

06- وضع إطار قانوني ينظم إجراءات الدعم  
التقني في مجال الرقمنة ووضع أسس  
التنسيق المشترك بين القطاعات،

07- وضع الآليات المؤسسية  
والوظيفية الكفيلة بالإرتقاء بالخدمات  
العمومية المبتكرة على المستوى المحلي  
متفتحة على بيئتها .

08- التعجيل بتعميم إنتشار البنى

التحتية الرقمية وتنميتها بطريقة

- متجانسة على مستوى الإقليم، و هذا من أجل الاستغلال الأمثل والفعال لمختلف المعطيات التي توفرها قواعد البيانات، مع مراعاة ترشيد وتحفيز مردوديتها.
- 09- إستغلال الفرص التي تتيحها الرقمنة لتعزيز تنفيذ السياسة الإجتماعية بوضع بوابة رقمية ضمن هذا الفضاء للتكفل باحتياجات مختلف الفئات لاسيما منها تلك الهشة من المجتمع.
- 10- تسريع تطوير الخدمات العمومية عبر الأنترنت بتقديم خدمات بسيطة، لحظية ومثلى يمكن الوصول إليها عبر الوسائط الذكية.
- 11- ضرورة عصنة تسيير المصالح القطاعية التي لا تزال تستقطب كم هائل من المرتفقين مثل منظومة الضرائب، مسح الأراضي، الحفظ العقاري، وذلك لتخفيف الضغط والتحكم الأحسن.
- 12- تطوير التطبيقات المتعلقة بتسيير الأملاك العمومية (أملاك الدولة، أملاك

الولاية والبلدية) من أجل تحسين  
وضعيتها وتثمينها وصيانتها وحمايتها و  
التحكم فيها.

13- تطوير خدمات رقمية تفاعلية لفائدة  
السكان لاسيما تلك المتعلقة بمختلف  
المخاطر المحدقة بها، (كحوادث المرور  
- الأحوال الجوية - الفيضانات -  
الحرائق - الآفات - الأوبئة ومختلف  
المخاطر).

14- التسريع بتطوير نظم الدفع الإلكتروني  
للسماح بإجراء المعاملات المالية  
والجبائية والتجارية بوسائط رقمية.  
15- التسريع في عصرنة المؤسسات المالية  
وربطها ببنية رقمية مشتركة،

16- حث المؤسسات المالية والجبائية على  
التسريع في تنويع خدماتها الإلكترونية  
باتجاه الساكنة من خلال مخطط زمني ووضع  
آلية حكومية لمتابعة تطبيق هذا  
المخطط،



- 17- وضع أرضية حكومية رقمية مدمجة  
لتسيير صفقات المتعاملين العموميين  
وتفويضات المرفق العام،
- 18- وضع مخطط توجيهي حكومي شامل  
للرقمنة بالاستعانة بمختصين في هذا  
المجال،
- 19- التحفيز على مماثلة الوسائل المسخرة  
لاستقبال قواعد البيانات الرقمية  
الحكومية وفقا للمقاييس العالمية  
المعمول بها.
- 20- التعجيل بتفعيل التوقيع الإلكتروني  
والشهادة الإلكترونية وفتح المجال أمام  
الخدمات عن بعد في أقرب الآجال،
- إن تجسيد ما جاء في التوصيات المذكورة  
سابقا لا يتأتى إلا من خلال:
- 21- تثمين وتأهيل المورد البشري في مجال  
الرقمنة.